العرب
الثلاثاء 2020/02/04
السنة 42 العدد 11607

نجاح المسار العسكري رهن وقف التدخل الأجنبي في ليبيا

البرلمان يربط مشاركته في اجتماع جنيف بنتائج اجتماع اللجنة العسكرية

انطلقت اجتماعات اللجنة العسكرية حول ليبيا في جنيف، الاثنين، إذ تأتي لتؤكد التزام الأطراف المتنازعة بمخرجات مؤتمر برلين والذي رسم ثلاثة مسارات لحل الأزمة من بينها المسار العسكري في انتظار آخر سياسي مرتقب في جنيف في شهر مارس القادم، لكن يبقى الأمر الأهم هو مدى نجاح اللجنة العسكرية في وقف التدخل الخارجي في ليبيا وتحقيق هدنة دائمة.

فوضى السلاح والمرتزقة

جنيف – أعلنت الأمم المتحدة عن عقد اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة حول ليبيا في جنيف، الاثنين، وهي الخطوة التي تأتي في سياق ترجمة مخرجات مؤتمر برلين الذي عقد الشهر الماضي، فيما تقول الأوساط السياسية إن نجاح المسار العسكري لحل الأزمة الليبية مرهون بإنهاء التدخل الأجنبي وهو الهدف الذي تعمل من أجله لجنة "5+5".

وتهدف أعمال هذه اللجنة، التي يشارك فيها ممثلون عن الأطراف الليبية المتحاربة وترعاها منظمة الأمم المتحدة، إلى تحديد شروط وقف إطلاق نار مستدام والانسحاب من المواقع العسكرية.

وقالت الأمم المتحدة، في بيان الاثنين، إن خمسة من كبار الضباط الذين عينتهم حكومة الوفاق الوطني وخمسة عينتهم قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر يشاركون في المحادثات.

ويدير هذه المحادثات مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا غسان سلامة، الذي دان الأسبوع الماضي استمرار التدخل الخارجي في شؤون هذا البلد رغم مقررات مؤتمر برلين.

سلطنة المسماري

ضرورة معرفة مهام اللجنة وآلية عملها وتوسعة عددها

وكان حفتر قد أكد مشاركة ممثلين عن الجيش الليبي في اجتماع اللجنة خلال لقائه سلامة ونائبته للشؤون السياسية ستيفاني وليامز السبت الماضي.

وذكر بيان صادر عن البعثة الأممية للدعم في ليبيا، مساء السبت، أن القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، أكد مشاركة القوات المسلحة في اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة "5+5".

وتعهد زعماء روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا ووزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في قمة في برلين الشهر الماضي بوقف التدخل في ليبيا واحترام حظر إرسال الأسلحة إليها للمساهمة في إنهاء الحرب الأهلية الليبية.

وتعيش ليبيا حالة من الفوضى منذ سقوط نظام معمر القذافي في عام 2011.

وبدأت قوات الجيش الليبي عملية عسكرية في أبريل الماضي لتحرير طرابلس من سطوة الميليشيات التي أوقعت العاصمة في فوضى أمنية. وزاد التدخل التركي الأخير في تصعيد التوتر في طرابلس إذ عمدت أنقرة إلى تقديم الدعم العسكري للميليشيات المساندة لحكومة الوفاق من خلال توفير الأسلحة والمقاتلين المرسلين من سوريا من أجل تجنب خسارة المعركة أمام قوات الجيش الليبي التي تحاصر هذه الميليشيات منذ أشهر.

وكان مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا قد سمى خلال مشاركته في المؤتمر الدولي حول ليبيا في برلين اللجنة العسكرية «5+5» التي تأتي ضمن حزمة المسار الأمني للحوار الليبي، وتتشكل برعاية الأمم المتحدة من 10 عسكريين وأمنيين من طرفي النزاع في ليبيا.

واللجنة العسكرية من ضمن المسارات الثلاثة لحل الأزمة الليبية، وفق سلامة الذي أكد أنه ستكون على رأس أهدافها "مغادرة كل المقاتلين غير الليبيين للبلاد في أسرع وقت".

ولا ينفصل المسار السياسي لحل الأزمة الليبية عن المسار الأمني، إذ ينتظر أعضاء البرلمان الليبي المنعقد في طبرق نتائج اجتماع اللجنة العسكرية ليقرروا في ضوئها مسألة مشاركة البرلمان في مباحثات جنيف المرتقبة والتي تمثل المسار السياسي لحل الأزمة في ليبيا.

وقالت النائبة بالبرلمان الليبي سلطنة المسماري، في تصريح لموقع إخباري محلي الاثنين، إن أعضاء مجلس النواب ناقشوا خلال اجتماعهم بمدينة بنغازي جملة من الأفكار "أهمها عدم انخراط المجلس في اجتماع جنيف حتى يتسنى لنا الاطلاع على مخرجات اجتماع اللجنة العسكرية لأن الإشكال في ليبيا أمني".

وأوضحت أن النواب المشاركين في الجلسة البرلمانية، الاثنين، أكدوا ضرورة "معرفة مهام اللجنة وآلية عملها بالتوافق أو بالتصويت، وضرورة توسعة عددها".

وكان رئيس الوزراء الأسبق محمود جبريل، قد قال في مقابلة مع وكالة الأنباء الألمانية، إن "لجنة العسكريين (5 + 5) ستكون بالون اختبار حقيقي لقدرة الأطراف الليبية على السير في مسار جنيف السياسي من عدمه".

وأوضح "لو نجحت هذه اللجنة في التوصل إلى اتخاذ خطوات لوقف جدي لإطلاق النار، وتحديد منطقة عازلة، وبدء الحديث عن ترتيبات مستقبلية كإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والاستفادة من الاجتماعات التي عقدت بشأن عملية توحيد تلك المؤسسة والتي رعتها جمهورية مصر العربية، فسيكون الطريق حينئذ ممهدا بالفعل للسير بالمسار السياسي".

وحول رؤيته للأمر إذا ما فشلت لجنة العسكريين، قال جبريل "حل الأزمة يتوقف إما على وجود إرادة للسعي للسلام لدى الأطراف المحلية الليبية، وهي وإن كانت مفتقدة إلى الآن، فإنها غير مستحيلة، وإما أن يقوم القطبان، روسيا وأميركا، بالتوافق على حل ما وفرضه على الجميع بما في ذلك الدول الأوروبية والإقليمية التي تعاملت مع الأزمة خلال السنوات الماضية وأسهم تضارب إراداتها ومصالحها في تأجيج حروب الوكالة بأراضينا، وبالتالي فقد صار من غير الممكن توقع الحل عن طريقها".

ومثل إرسال المرتزقة إلى ليبيا خرقا لتعهدات مؤتمر برلين وتأكيدا على استمرار التدخلات الأجنبية في ليبيا رغم إدانة القوى الإقليمية والدولية لهذه الممارسات وخطورتها على أمن واستقرار ليبيا.

وأعرب المبعوث الأممي إلى ليبيا، في كلمة توجه بها إلى مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي، عن "بالغ الغضب وخيبة الأمل" إزاء مسار تطور الأوضاع منذ انعقاد المؤتمر في ألمانيا.

وقال سلامة "في الوقت نفسه، وصل مقاتلون أجانب بالآلاف إلى طرابلس وانتشروا" إلى جانب قوات تابعة لحكومة الوفاق. وأكد أن سفنا أجنبية بينها زوارق حربية شوهدت قبالة طرابلس.

وتؤكد التقارير الإعلامية والحقوقية استمرار عمليات إرسال المرتزقة إلى ليبيا عبر تركيا. وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، السبت، أن عدد المرتزقة الذين نقلتهم تركيا أو تعدهم للنقل إلى ليبيا قد ارتفع إلى ما يقارب 4700 مقاتل.

بوليساريو تصعّد خطابها الاستفزازي للمغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – عادت الجبهة الانفصالية للتلويح بحمل السلاح ضد المغرب بعدما صرح ما يُسمى سفير البوليساريو بالجزائر، عبدالقادر طالب عمر، بأن جمود ملف الصحراء والفراغ الأمني يدفعان الجبهة إلى تبني خيار السلاح.

وتحدث طالب عمر، بلهجة مستفزة، معتبرا أنه لم يعد أمامهم (البوليساريو) سوى "التصعيد، واستعمال كل الوسائل من أجل تقرير المصير، بما في ذلك العمل المسلح، في حال فشل كل الحلول السياسية".

وقال ممثل الجبهة الانفصالية بالجزائر، في تصريحات صحافية الأحد، إنّ "خيار الكفاح المسلح يبقى قائما، وإن الصحراويين مطالبون بإعداد قوتهم وتحضيرها لأن خيار الكفاح المسلح يبقى دائما مطروحا، ويمكن اللجوء إليه عند الحاجة".

وبرر طالب عمر الموقف الاستفزازي الصادر عن جبهة بوليساريو بما أسماه "الجمود الحاصل في الملف الصحراوي".

وقال إن هذا الأمر "يجعلنا ننبه المجتمع الدولي إلى إمكانية انفجار الأوضاع أمام تقاعس الأمم المتحدة واستفزازات المغرب".

وفي مسعاها لخلق واقع جديد على الأرض عقدت الجبهة الانفصالية، نهاية الأسبوع الماضي، اجتماعا للميليشيات بحضور زعيمها إبراهيم غالي في منطقة بئر لحلو الواقعة ضمن المناطق المشمولة بوقف إطلاق النار.

وهدف الاجتماع إلى وضع ما أسمته الجبهة الانفصالية بـ"الخطط القتالية لسنة 2020"، مؤكدة عزمها وفق غالي على "مواصلة الزحف نحو المناطق العازلة وحمايتها".

وأكد صبري الحو، الخبير في قضايا الهجرة ونزاع الصحراء، أن "جبهة بوليساريو تضع نفسها في مأزق حقيقي". وأوضح، لـ"العرب"، أن الجبهة الانفصالية من جهة تنتهك قرارات مجلس الأمن وتخرق وقف إطلاق النار بتواجدها في المنطقة العازلة، ومن جهة أخرى تتحمل وحيدة مسؤولية ما قد ينجم من تطورات عن الاستفزاز العسكري سواء في إطار أنشطة في المنطقة العازلة وأعمال قطع طريق الكركارات، أو في إطار ما يسمى بوضع خطط القتال العسكرية لسنة 2020 في بئر الحلو أو في قراراتها بنقل منشآت إدارية.

وسبق للمغرب أن حذر في رسائل رسمية سابقة إلى مجلس الأمن الدولي، من أن "تحريك البوليساريو لأي بنية مدنية أو عسكرية أو إدارية مهما كانت طبيعتها، من مخيمات تندوف في الجزائر إلى شرق الجدار الأمني الدفاعي للصحراء، يعد عملا مؤديا إلى الحرب".

ويرى متابعون لملف الصحراء المغربية أنه باعتباره نزاعا إقليميا تعالجه الأمم المتحدة باعتماد قرارات مجلس الأمن، فهذا يعني أن أي تجاوز لتلك القرارات هو بمثابة تمرد على ما توافق عليه المجتمع الدولي وهو بالتالي ما يعطي الحق للمغرب بالرد المناسب سياسيا ودبلوماسيا وميدانيا.

وربط طالب عمر خيار التصعيد بإقدام المغرب على تنظيم أنشطة رياضية وسياسية وفتح قنصليات في الصحراء ومحاولة ترسيم الحدود البحرية بما يشمل الأقاليم الجنوبية.

ونفى مراقبون هذا الادعاء من بوليساريو مؤكدين أن الجبهة هددت بالعودة إلى السلاح قبل قرار عدد من الدول الأفريقية فتح قنصلياتها في مدن الصحراء المغربية. وأكد هؤلاء أن المغرب يلعب أوراقه الدبلوماسية بشكل جيد بما يخدم قضية وحدته الترابية، ما جعل خصومه يفقدون صوابهم ويقررون التصعيد الكلامي ومحاولتهم التهديد بلغة السلاح.

ولا تزال بوليساريو تمني النفس بخيار الاستفتاء رغم أن مجلس الأمن حسم في استحالة تبني هذا الطرح. وطالب عمر قائلا "نحن مع تنظيم الاستفتاء، وفي حال ما صوت الصحراويون لصالح المغرب ستُسحب شرعية البوليساريو. لكن المغرب يرفض ذلك لأنه يعرف أن ما يقوله محض دعاية فقط".

وقال يوسف العمراني، سفير المغرب بدولة جنوب أفريقيا، إن "الأمم المتحدة وبعد أن أدركت استحالة تطبيق خيار الاستفتاء، دعت الأطراف، منذ عام 2004، إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ومستدام وتوافقي".

وتوقع الحو أن النزاع مقبل على محطات حاسمة وفي مراحله النهائية وأن مواصفات الحل جلية ومعروفة وموثقة في قرارات ولوائح الأمم المتحدة وأن النزاع إقليمي وله علاقة مباشرة بالتنمية والأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية ككل. وهو ما لا ترضى به الجزائر وبوليساريو وتدفعان في اتجاه التأسيس لواقع جديد مفاده استنفاد السياسة لعملها.

ووضع المغرب ضمن أولوياته الأساسية في تدبير ملف وحدته الترابية كل ما يتعلق بالتنمية والدبلوماسية والقضايا الأمنية والاقتصادية، ما يساهم في خلق بيئة تستقطب الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية وتجعل منها بوابة موصلة إلى العمق الأفريقي، وهذا ما تعيه بشكل جيد دول أفريقية وغربية والمنظمات الدولية منها الاتحاد الأوروبي.

الميليشيات خطر على أمن المنطقة

تبرئة ناشط جزائري خطوة لتهدئة الشارع

الجزائر – برأت محكمة بئر مراد رايس بالجزائر العاصمة، الاثنين، الناشط سمير بلعربي أحد وجوه الحراك الذي يهزّ البلاد منذ نحو سنة، إلى جانب أحكام مماثلة في حق معتقلين آخرين، ورأى متابعون في القرارات الجديدة خطوة نحو تهدئة الشارع الغاضب من السلطة.

وكانت النيابة طلبت خلال المحاكمة التي جرت الاثنين الماضي، السجن ثلاث سنوات ضد بلعربي القابع في السجن منذ سبتمبر، بتهمتي "المساس بسلامة وحدة الوطن" و"عرض منشورات تضر بالمصلحة الوطنية" وهي جنحة يعاقب عليها القانون بالسجن خمس سنوات.

وقال المحامي عبدالله هبول، أحد أعضاء هيئة الدفاع، "حكم القاضي بالبراءة ويمكن لسمير بلعربي أن يغادر السجن اليوم".

وبخصوص الملف أكد هبول أن "النيابة اعتمدت على بعض المنشورات في مواقع التواصل الاجتماعي لتوجيه التهم، وهو ما رددناه خلال المرافعة في جلسة الأسبوع الماضي".

واعتبر الأمين العام للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، مومن خليل، أن "توقيف بلعربي كان إجراء عقابيا ضده كمعارض، بل يتنافى مع مبدأ المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

وتابع "نحن سعيدون له ولأسرته ومحاميه الذين نبهوا إلى الطابع السياسي لتوقيف بلعربي".

وشارك بلعربي في الحراك الاحتجاجي منذ انطلاقه في 22 فبراير وأدى إلى استقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في 2 أبريل.

ومنذ يونيو كثفت قوات الأمن التوقيفات في صفوف نشطاء الحراك وحكم على بعضهم بالسجن مع النفاذ.

ومنذ 2 يناير أفرج عن 94 سجينا إما لنهاية فترة عقوبتهم وإما بالإفراج المؤقت في انتظار محاكمتهم أو البراءة، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين التي ذكرت أن 124 معارضا لا يزالون في السجن.

> محكمة عنابة برأت الصحافي مصطفى بن جامع رئيس تحرير صحيفة «لو بروفنسيال» ورفعت الرقابة القضائية عنه

كما برأت محكمة عنابة، الأحد، الصحافي مصطفى بن جامع، رئيس تحرير صحيفة "لو بروفنسيال" الصادرة في منطقة عنّابة (شمال شرق الجزائر) وتم رفع الرقابة القضائية عنه، لكن مشاكله مع القضاء لم تنته، كما كتب على صفحته على فيسبوك.

وكتب "ما زلت ممنوعا من مغادرة التراب الوطني في إطار قضية أخرى متعلقة بإحباط معنويات الجيش، ولكن الأهم أنني أستطيع الحضور والمشاركة في المسيرات".

ووفق "اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين"، التي تشكلت لمساعدة الموقوفين أثناء الاحتجاجات، لا يزال 120 شخصا على الأقل محتجزين – في انتظار المحاكمة أو تمت إدانتهم – على خلفية مشاركتهم في الحراك.